مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مستقبل الدولة العراقية (بين الفدرالية والتقسيم)
اسم الكاتب: د. محمد دحام كردي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/589
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل الدولة العراقية
(بين الفدرالية والتقسيم)

د. محمد دحام كردي
كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الانبار

ABSTRCT

Knew Iraq since the founding of the modern state in 1921, the State Statistics, which lasted nearly eight decades, the political system followed monarchy until 1958, and the Republican political system until 2003, characterized by the unity of the manifestations of the internal and external sovereignty.

Realistically, we agree there is a state collapsed and disappeared landmarks U.S. occupation of Iraq in 2003, and turned into a state vehicle features not clear how the text of the Constitution of the Republic of Iraq in 2005, not only in terms of form and contentت

On the basis of this remains the future shape of the Iraqi state swinging between the three options and each is justified, first my optimism raises the option of the State Statistics, and the second pessimism raises the option of partition, and the third harmonic balance between the two options ex by asking the federal to ward off the risk of partition, and keep every option of these options is subject to the will of the Iraqis and the nature of the internal and external variables that affect the future of the Iraqi state.

الملخص

عرف العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٢١ الدولة البسيطة، والتي استمرت قرابة ثمان عقود، اتبعت النظام السياسي الملكي لغاية ١٩٥٨، والنظام السياسي الجمهوري لغاية ٢٠٠٣، تميزت بوحدة مظاهر السيادة الداخلية والخارجية.

واقعيا، نحن نتفق ثمة دولة انهارت واختفت معالمها باحتلال الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣، وتحولت الى دولةمركبة لم تتضح معالمها كمنصب ذلك دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لا من حيث الشكل ولا المضمون.

وعلى اساس ذلك يبقى مستقبل مشكلات لدولة العراقية يتأرجح بين ثلاث خيارات وكلما يبرره،

الاول تفاؤلي يطرح خيار الدولة البسيطة، والثاني تشاؤمي يطرح خيار التقسيم، والثالث توافقي يوازن بين الخيارين السابقين من خلال طرح الفدرالية لدرئ خطر التقسيم، ويبقى كل خيار من تلك الخيارات مره ونبارادة العراقيين وطبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر بمستقبل الدولة العراقية.

المقدمة

تتشابه الدول من حيث المفهوم في كونها ظاهرةسياسية قانونية، وبأركانها(الاقليم والشعب والنظام السياسي والاستقلال)،الانها تختلف من حيث الشكل بين دولة بسيطة موحدة واخرى مركبة،يتباين في ما بينها توزيع السلطات والاختصاصات بحسب نوع الدولة وطبيعة نشأتها ونظامها السياسي.

العراق احد دول العالم، اصبح دولة مستقلة منذ عام ١٩٢١، عرف بنوع الدولة البسيطة الموحدة منذ ذلك التاريخ، انتهج النظام السياسي الملكي حتى عام ١٩٥٨ وتحول الى النظام السياسي الجمهوري حتى عام ٢٠٠٣،ثم تحولت الى نظام الدولة المركبة اوالاتحادية بموجب دستور عام ٢٠٠٥النافذ.

نحن نتفق على ان العراق اليوم ليس دولة موحدة وانما دولة اتحادية ولكن نختلف في تحديد شكل الدولة الاتحادية التي تتباين بين ثلاث اتحادات(حقيقي_كونفدرالي_فدرالي)وهذا ما سنوضحه في ثنايا هذا البحث.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الموضوع(مستقبل شكل الدولة العراقية) في كون ان التغير المفاجئ بالانتقال بشكل الدولة من الدولة الموحدة الى دولة مركبة قد أثر على طبيعة النظام السياسي والدستوري وطريقة توزيع الاختصاصات بين الاتحاد الموحد والاقاليم والمحافظات.

فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها(**ان مستقبل الدولة العراقية يتأرجح بين خيارين اما الفدرالية او التقسيم**).

اشكالية الدراسة:

هناك حقيقة مفادها،اين كان شكل الدولة العراقية مستقبلا، فأن ذلكيعتمد على طبيعة العقد الذي سيكتبه العراقيين بمختلف مكوناته بموجب الدستور الدائم ، وفي حالة وعدم ادراك العراقيين هذه الحقيقة سوف يفرض واقع الحال والاحداث المتسارعة خيارا واقعيا قد لايرضي اطراف العملية السياسية ،وهنا تثار تساؤلات عدة:

- ماهي اشكال الدولة التي اقرها القانون الدستوري .
- ماهو واقع الدولة العراقية .
- ماهو مستقبل الدولة العراقية .

المبحث الاول

اشكال الدول (اطار النظري)

تباينت اراء فقهاء القانون الدستوري في تعريف محدد للدولة فقد عرفها بعض (**ظاهرة سياسية قانونية،وتعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرةويخضعون لنظام معين**)،[١] وعرفها البعض الاخر(**جماعة من البشر مستقرة على اقليم معين،وتسير على نظام اجتماعي وسياسي وقانوني بغية تحقيق المصلحة العامة وهي في سبيل ذلك تستند الى سلطة لها صفة الالزام**).[٢]

اما شكل الدولة يراد به (**التركيب الداخلي للسلطة، وما اذا كانت مملوكة لمركز واحد او مراكز عدة**)،[٣] وتتباين هذه الدراسة بين الوجهة السياسية التي تحدد اهداف واتجاهات السلطة السياسية، والوجه القانوني التي بموجبها يقسم التركيب الداخلي للدولة الى دولة بسيطة ودولة مركبة.[٤]

وعلى الرغم من التباين في مفهوم الدولة الا ان جميع الدول تمتلك نفس الاركان (الشعب،الاقليم،السلطة السياسية)،[٥]وتتنوع الدولة من حيث السلطة السياسية فيها الى شكلين الاول دولة موحدة والثانية دولة مركبة،وينصب البحث في شكل الدولة على التركيب الداخلي والخارجي للسلطة السياسية وما يترتب عليه من اثار قانونية.

المطلب الاول: الدولة البسيطة (الموحدة)

الدولة البسيطة هي (**تلك الدولة البسيطة في تركيبتها الدستورية ، حيث تكون السلطة فيها واحدة، ويكون شعبها وحدة بشرية متجانسة، تخضع لدستور واحد وقوانين واحدة داخل اقليم الدولة الموحدة**)،[٦] ويتميز مظهر الدولة الداخلي بوحدة النظام السياسي والدستوري والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ،وكذلك وحدة المظهر الخارجي اذ يتميز بوحدة السياسية الخارجية والعلاقات الدبلوماسية ،مثال ذلك مصر وسوريا وفرنسا.[٧]

وما يمكن قوله ان السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الدولة البسيطة واحدة، الانها في السلطة التنفيذية تقسم الى نوعين:

١)**المركزية الادارية** :وتعني اخضاع جميع الهيئات الادارية في الدولة للسلطة المركزية في العاصمة،وعدم منح اي اختصاصات مستقلة لوحدات الادارية في المحافظات ،وبذلك يكون شكل الدولة هرمي قاعدته في القرى وقمته في العاصمة وله صورتان تركيز مركزي وتركيز معتدل،[٨]وتهدف هذه الطريقة الى الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق التجانس في القرارات الادارية ،ولكن يعاب هذا النظام بأنه يؤدي الى تركيز السلطة في العاصمة.[٩]

٢)**اللامركزية الادارية**:يعني توزيع الاختصاصات بين الجهاز المركزي للدولة والوحدات الادارية المحلية، ومنح تلك الوحدات بعض الاختصاصات للأقاليم والمحافظات التي

تسمى (الوحدات المحلية)او (وحدات الحكم المحلي)بموجبها تتولى الادارة المحلية شؤونها المحلية ،لكن تبقى تحت رقابة وأشراف السلطة المركزية ،وللسلطة المركزية الحق بتعديل واللغاء نظام الادارة اللامركزية ،دون ان يكون للوحدة المحلية الاحتجاج على الحق المكتسب في الابقاء على اختصاصاتها المحلية ،[١٠]يتم تطبيق هذا النظام في الدول التي تعاني من ضعف تجانس القومي، ان الهدف من نظام الادارة اللامركزية هو المحافظة على وحدة الدولة ، والتركيز على الجانب الاداري دون الجانب السياسي ،لان استقلال الجانب السياسي يعني تغير شكل الدولة الى دولة فدرالية.[١١]

المطلب الثاني: الدولة المركبة(اتحادية)

يقصد بالدولة المركبة (**الدولة التي تخضع لسلطة سياسية مشتركة**)،[١٢]وتتألفمن اتحاد دولتين او اكثر وتتخذ اشكالا متعددة تبعا لنوع الاتحاد بين الدول الداخلة فيه ،ويأخذ شكل الدولة المركبة اربعة انواع اتحاد شخص، اتحاد كونفدرالي، اتحاد فعلي، اتحاد فدرالي، وينصب اهتمام الاتحاد الثلاث الاولى من اختصاص القانون الدولي العام، في حين ينصب اهتمام النوع الاخير من اختصاص القانون الدستوري ،وكذلك يتباين نوع الاتحاد الذي تدخل فيه الدولة حسب مظاهر الداخلية والخارجية للاتحاد.

اولا: الاتحادالشخصي :

الاتحاد الشخصي (**هو اتحاد دولتين اواكثر تحت سلطة حاكم واحد، مع الاحتفاظ كل دولة من الدول الداخلية في الاتحاد باستقلالها الخارجي والداخلي**)،[١٣]ويتميز هذا النوع من الاتحادات بانصهار الشخصية الدولية لدول الاتحاد ويتمثل نشاطه بوحدة رئيس الدولة فقط، ويسمى هذا الاتحاد بالاتحاد الشخصي لان العنصر الوحيد في اتحاد الدول الداخلية فيه يتمثل في شخص رئيس الدولة الذي يرأس دول الاتحاد في وقت واحد، ولا يشترط هنا تماثل النظام السياسي بين دولتين، وان ممارسة السلطة بالنسبة لرئيس الاتحاد لاتتم بصفته رئيس دولتين بل يمارس سلطة رئيس لأحدى الدول حين، وصفته رئيس الدولة الاخرى لحين اخر،[١٤]وينشأ الاتحاد الشخصي بوسيلتين:[١٥]

أ- اجتماع حق وراثة عرش دولتين في اسرة ملكية واحدة.

ب- الاتفاق بين دولتين او اكثر بإقامة اتحاد شخصي.

ويترتب على نشأة هذا الاتحاد مظهرين الاول داخلي والثاني خارجي

١- **المظهر الداخلي للاتحاد الشخصي:**[١٦]

- احتفاظ كل دولة بنظامها السياسي
- احتفاظ كل دولة بدستورها الداخلي
- احتفاظ كل دولة بجنسية رعاياها، ويعتبر رعايا الدولة الاخرى اجانب

٢- **المظهر الخارجي للاتحاد الشخصي:**[١٧]

- احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية.
- احتفاظ كل دولة بسيادتها الخارجية، وتمثيلها الدبلوماسي.
- حالة الحرب بين دول الاتحاد تعد حرب دولية.

ومن الامثلة على هذا النوع من الاتحادات هو الاتحاد بين انكلترا وهانوفر عام ١٧١٤ والاتحاد بين هولندا ولكسمبورغ ١٨١٥ ،والاتحاد بين البيرو ١٨١٣ وكولومبيا ١٨١٤ وفنزويلا ١٨١٦ وكذلك ايطاليا والبانيا١٩٣٩،[١٨] وينتهي هذا النوع من الاتحادات بانتهاء السبب الذي انشئ من اجله،فاذا كان السبب من الاتحاد قوانين توارث العرش فيدول الاتحاد تتعارض مع استمراره.[١٩]

من كل ما سبق يمكن القول، ان الاتحاد الشخصي لايعد اتحادا جديا وانما هو معاهدةاو اتفاقية بين دولتين بموجبه يتولى تخويل رئيس احدى الدولتين ادارة شؤون عرش الدولة الاخرى لفترة محددة سبب وضع استثنائي مؤقت سرعان ما يزول ذلك الظرف.

ثانيا: الاتحاد التعاهدي (الكونفدرالي)

الاتحاد التعاهدي او الكونفدرالي هو (**اتفاق بين دولتين او اكثر بقصد توحيد الجهود السياسيةاو الاقتصادية او الاجتماعية او العسكرية لتحقيق مصالح مشتركة**)،[٢٠] ويهدف هذا الاتحاد الى تنسيق الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية بين دول الاتحاد من خلال هيئة سياسة تسمى (مجلس او جمعية) وتكون مهمتها استشارية،[٢١] وبذلك يتميز الاتحاد الكونفدرالي بما يلي:[٢٢]

- اتفاق تعاقدي بين الدول الاعضاء.
- تحقيق المساواة بين الدول الاعضاء.
- قرارات المجلس او الجمعية الاتحادية غير ملزمة الا اذا صدرت بالأجماع.
- لكل دولة عضو في الاتحاد حق الانفصال في اي وقت تشاء.

ويترتب على دخول الدول في الاتحاد الكونفدرالي مظهرين:

١- **المظهر الداخلي للاتحاد الكونفدرالي**:[٢٣]

- الاحتفاظ بالسيادة الداخلية للدولة
- الاحتفاظ بالنظام السياسي
- لكل دولة دستورها الخاص
- لكل دولة الاحتفاظ بجنسية مواطنيها، ورعايا الدول الاخرى الاعضاء يعتبرون اجانب.

٢- **المظهر الخارجيللاتحادالكونفدرالي**:[٢٤]

- تتمتع الدول الاعضاء بالسيادة الكاملة، وشخصيتها الدولية، وسياستها الخارجية، وتمثيلها الدبلوماسي .

- لكل دولة عضو في الاتحاد الحق بعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع غيرها من الدول.
- في حال نشوب حرب بين الدولالاطراف في الاتحاد تعد حرب دولية تخضع لقواعد القانون الدولي.

مثال ذلك الاتحاد الامريكي (١٧٧٦-١٧٨٧)والاتحاد السويسري (١٨١٥-١٨٤٨) والاتحاد الالماني (١٨١٥-١٨٦٦)، واتحاد الجمهورية العربية (١٩٧١-١٩٧٣) بين سوريا ومصر وليبيا ،مجلس التعاون العربي (١٩٨٩-١٩٩٠) بين العراق ومصر واليمن والاردن،[٢٥]وعليه يعد هذا الاتحاد ضعيف مقارنة بالاتحاد الفدرالي،اذ يحق لكل دولة الانسحاب من الاتحاد متى تشاء بما ينسجم ومصالحها ،وقد ينتهي بفض الاتحاد كما في مجلس التعاون الخليجي او يتحول الى اتحاد مركزي.

ثالثا: الاتحادالحقيقي (الفعلي)

الاتحاد الفعلي هو (**اندماج دولتين او اكثر في اتحاد دائم لا مؤقت ، بحيث تفنى مع قيام هذا الاتحاد الشخصية الدولية لكل دولة من الدول المتحدة وتندمج في شخصية دولية جديدة**)،[٢٦]وعلى اساس هذا التعريف يتميز الاتحاد الفعلي بانصهار الشخصية الدولية المكونة له في شخصية الاتحاد ليمارس نشاط مشترك للدول الاتحاد الفعلي.[٢٧]

ويترتب على قيام الاتحاد الفعلي مظهريين:

١- المظهر الداخليللاتحادالحقيقي:[٢٨]

- سيادة الدولة الداخلية مصانة لايترتب عليها اي مساس
- دستور الدولة الداخلي مصان.
- لكل دولة نظامها السياسي مستقل .
- جنسية واحدة لكل دولة الاتحاد.

٢- المظهرالخارجيللاتحادالحقيقي:[٢٩]

- انصهار شخصية الدول المتحدة في شخصية دولية جديدة.
- الاتحاد هو من يمارس الشؤون الخارجية والدبلوماسية.
- للاتحاد حق عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- حالة الحرب بين دولة الاتحاد تعد حالة حرب اهلية.
- القانون الدستوري هو من يحكم هذا الاتحاد

مثال الاتحاد الحقيقي هو الاتحاد الذي انشأ بين النمسا والمجر (١٨٦٧-١٩١٨) والاتحاد بين السويد والنرويج (١٨١٥-١٩٠٥).[٣٠]

وبناء على ذلك يعد الاتحاد الحقيقي او الفعلي اتحاد تاريخي غير موجود اليوم لانه مؤقت كان يقوم بين الدول في الظروف الاستثنائية كأن تكون حالة حرب او حالة عدم استقرار،وينتهي هذا الاتحاد بزوال الاسباب الموجبة له.

رابعا: الاتحاد المركزي (الفدرالي)

يراد بالاتحاد المركزي (**اتحاد يضم عدة دول تندمج جميعها في دولة اتحادية واحدة تنهض بجميع الاختصاصات الخارجية باسم جميع الاعضاء وتتولى جانب من الشؤون الداخلية لدويلات الاتحاد**)،[٣١] وبموجب هذا الاتحاد لاتملك الدول الاعضاء الحق في الانفصال كما في الاتحادات الاخرى ،لوجود سيادة دولة واحدة مركبة يحكمها القانون الدستوري الذي لايسمح بالانفصال لأي سبب من الاسباب ،[٣٢] وعادة ينشأ الاتحاد المركزي بطريقتين:[٣٣]

أ- اندماج عدة دول مستقلة في شكل اتحاد مركزي بسبب وجود روابط قومية او لغوية او تاريخية مشتركة،كما في نشأت الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الاتحادية ،استراليا،كندا وجنوب افريقيا ب. تفكك الدولة البسيطة الى عدة دول او اقاليم مع رغبتها في الاندماج في شكل اتحاد مركزي لوجود عوامل قومية مشتركة ،مثال روسيا الاتحادية البرازيل الارجنتين المكسيك.

ويترتب على ظهور الاتحاد المركزي او الفدرالي مظهرين اثنين:

١- المظهر الداخلي للاتحاد الفدرالي:

وينقسم المظهر الداخلي الى اتجاهين الاول وحدوي والثاني استقلالي والذي سنوضحه على النحو الاتي:

أ-المجال الوحدوي:

١- **دستور اتحادي**: وهو الذي يحدد شكل الاتحاد ووجوده توزيع الاختصاصات بين الحكومتين الاتحادية والمحلية، ويتميز هذا الدستور بكونه دستور جامد اذ تتطلب عملية تعديله اجراءات صعبة وخاصة والحصول على الاغلبية ،لان التعديل قد يتضمن مساس باستقلال وسيادة الدول الداخلة فيه.[٣٤]

٢- **السلطة التشريعية الاتحادية** :القاعدة العامة تنص على ان السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلسين،المجلس الاول نيابي يتم انتخابه بطريقة الدوائر الانتخابية، على اساس النسبة السكانية، بهدف تحقيق المساواة الديمقراطية بين ابناء الشعب،اما المجلس الثاني يتشكل من عدد متساوي من الممثلين والنواب لكل ولاية بغض النظر عن مساحة الولاية وعدد سكانها والهدف من ذلك الحد من وقوع الولايات اوالدويلات الصغيرة تحت استبداد وتأثير الولايات الكبيرة، تتولى السلطة التشريعية الاتحادية اصدار التشريعات التي تسري على كل رعايا الاتحاد المركزي ولايجوز سن اي قانون الابموافقة المجلسين.[٣٥]

٣- **السلطة التنفيذية الاتحادية**:وتتكون من رئيس الدولة ورئيس الحكومة حسب

طبيعة النظام السياسي،ففي النظام الرئاسي تودع السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية،وفي النظام البرلماني تودع السلطة التنفيذية بيد رئيس المجلس الاتحادي،وتتولى السلطة التنفيذية الاتحادية مهمة تنفيذ القوانين الاتحادية واصدار قرارات اتحادية التي تشمل كل دول الاتحاد المركزي ، ويتم اداء مهامها بالطريقة التي يحددها الدستور الاتحاد سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة او مختلطة.[٣٦]

٤- **السلطة القضائية الاتحادية**:وتتكون من قضاة الذي يتسمون بالحيادية والاستقلال ويعينون بطريقة تضمن عدم خضوعهم لأي سلطة سياسية، وتحظى السلطة القضائية الاتحاديةبأهمية كبيرة ودور ضروري في الحفاظ على وجود الاتحاد المركزي،[٣٧] وتتولى مهمة الفصل في المنازعات التي تنشأ بين المركزوالدويلات او الاقاليم الاعضاء والتي لايمكن حلها بالطرق الدبلوماسية لكون العلاقة بين المركز والاقليم ليست علاقات دولتين،ولا يمكن حلها بالطرق الادارية لكون ليست الحكومة الاتحادية اعلى من الحكومات الاقاليم في ظل وجود استقلال داخلي،ولهذا يعد الاسلوب القضائي الحل الامثل والوحيد لفض المنازعات بين الطرفين،كما تتولى السلطة القضائية الاتحادية مهمة القضاء بمدى دستورية اعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية الاتحاديتين، فضلا عن مراقبة القوانين والقرارات الصادر من محاكم الاقليمية ومدى مشروعيتها.[٣٨]

ب المظهر الاستقلال الداخلي :

تحظى كل ولاية او دويلة داخلية بالاتحاد الفدرالي بقدر من الاستقلال على الصعيد الداخلي وعلى النحو الاتي:

١- **الدستور المحلي**:يحق لكل ولاية او اقليم الحق بإصدار دستور ومؤسسات عامة (تشريعية،تنفيذيةو قضائية)شرط لايتعارض مع الدستور والهيئات الاتحادية .[٣٩]

٢- **السلطة التشريعية المحلية**: يتم اختيار اعضاء السلطة التشريعية (مجالس الاقاليم) بالانتخاب العام، يتولى مهمة سن القوانين الخاصة بالولاية او الاقليم.[٤٠]

٣- **السلطة التنفيذية المحلية**:تعمل بصفة مستقلة عن الحكومة الاتحادية دون ان تخضع لرقابة اوتوجيه الحكومة الاتحادية ،وتتولى مهام سياسية وادارية على حدا سواء .[٤١]

٤- **السلطة القضائية المحلية** :لكل ولاية او اقليم محاكم خاصة به،تتولى مهمة الفصل بالمنازعات بين رعايا الاقليم.[٤٢]

٢- المظهر الخارجي للاتحاد الفدرالي:

ان ابرز ما يترتب عليه الاتحاد الفدرالي من مظاهر خارجية ما يلي:[٤٣]

- اختفاء الشخصية الدولية للدول او الولايات الداخلة في الاتحاد وظهور شخصية دولية جديدة هي شخصية الاتحاد الفدرالي.
- يمارس الاتحاد الفدرالي رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.
- للاتحاد الفدرالي الحق في ابرام الاتفاقيات والمعاهدات دولية.
- للاتحاد الحق باعلان حالة حرب خارجية، وفي حالة وقوع حرب بين اعضاء الاتحاد الفدرالي تعد حالة حرب اهلية وتكون من اختصاص القانون الدستوري.

ومما سبق يتبين ان الدول او الاقاليم الداخلية في الاتحاد الفدرالي تفقد شخصيتها الدولية وسلطانها الدولي،ولكنها تحتفظ بجزء كبير من سلطانها الداخلي ،ويترتب على ذلك ان الهيئات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية هيئات حاكمة وليس مجرد هيئات ادارية،وهي مستقلة في ممارسة اختصاصاتها ولا تخضع لرقابة السلطة المركزية،وان مايحكم العلاقة بين الطرفين اي (الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية)قانون دستوري وليس القانون الدولي.[٤٤]

توزيع الاختصاصات بين الاتحاد الفدرالي والاقاليم:

يختلف توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والاقاليم،حسب طبيعة نشأت الاتحاد والنظام السياسي القائم، فهناك اتحاد يمنح الاختصاص لدويلات او الاقاليم اكثر من الاتحاد لاسيما في الاتحاد المركزي الذي نشأة من اتحاد دولة مستقلة بسيطة، في حين الاتحاد الفدرالي يمنح اختصاصات لدويلات والأقاليم اقل من الاتحاد سيما في الاتحاد الذي نشأبتفكيك دولة بسيطة كما في البرازيل والارجنتين،[٤٥]وعلى هذا الاساس هنالك ثلاث طرق يتم بموجبها توزيع الاختصاصات بين الاتحاد الفدرالي والاقاليم المحلية وعلى النحو الاتي:[٤٦]

١- ان يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات حكومات الاقاليم على سبيل الحصر،وماعدا يكون من اختصاص الاتحاد الفدرالي، كما في دستور الهند ١٩٤٩ ودستور فنزولا ١٩٥٣.

٢- ان يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات الاتحاد حصرا،وما عداه هو من اختصاصات

الاقاليم ،كما في دستور الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٧ .

٣- ان يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات كل من الاتحاد الفدرالي والاقاليم على سبيل الحصر.

وكما ان الاتحاد الفدرالي ينشأ بطريقتين فهو ينتهي بطريقتين ايضا:(٤٧)

١- انهيار الاتحاد الفدرالي بالطريقة التي يقرها القانون الدولي العام ويتحول الى دول بسيطة مستقلة،كما في انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩ الى ثلاث دول روسيا الاتحادية وكازاخستان واوكرانيا،وتفكك الاتحاد اليوغسلافي في عام ١٩٩٢ الى اوكرانيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وصربيا.

٢- تغير شكل الاتحاد الفدرالي من دولة اتحادية (مركبة) الى دولة بسيطة وتتحول اقاليم والولايات الى محافظات اومقاطعات.

المبحث الثاني

شكل الدولة العراقية

مرت الدولة العراقية الحديثة منذ بداية استقلال العراق عام ١٩٢١ ولحد الان بمرحلتين مهمتين الاول شكل الدولة البسيطة الموحدة التي استمرت حتى عام ٢٠٠٣ والثانية الدولة المركبة وهي الحالية وقبل التعرف تلك المرحلتين لابد من التعرف على واقع الدولة العراقية.

المطلب الاول: الواقع الاجتماعي والسياسي للدولة العراقية

مما لاشك فيه ان شكل الدولة ونظامها السياسي هو رد فعل الواقع الاجتماعي والديني والسياسي، والعراق كسواه من دول العالم، يتميز بالتعدد القومي والاثني والمذهبي واللغوي والثقافي، وهذه الحالة طبيعية وليست استثنائية او فريده، نتج عنها بروز خصوصية قومية وطائفية ميزت كل مكون عن الاخر.

اولا: التعدد القومي

يتميز العراق بالتعدد القومي اذ يضم القومية العربية والكردية والتركمانية، تحتل القومية العربية المركز الاول بنسبة سكان تصل الى ٧٨٪ من مجموع الشعب العراقي يتوزعون وسط وجنوب العراق، ثم تأتي القومية الكردية بالمركز الثاني بنسبة ١٧٪ يسكنون شمال العراق وتحديدا في محافظات اربيل السليمانية دهوك، في حين تأتي الاقلية التركمانية والاشورية بنسبة ٥٪ يتوزعون في بغداد وكركوك والموصل، اسفر عن ذلك التوزيع الديمغرافي بروز خصائص تميز كل قومية عن الاخرى.(٤٨)

على الرغم من اقرار الدساتير العراقية بحرية التعدد القومي في العراق الموحد لقرون عدة، الا ان الولاء للقومية هو الطاغي، ولم تندمج القوميات ضمن الوحدة الوطنية للعراق، اذ يتميز

العرب بولائهم المطلق للقومية العربية والوطن العربي وهذا ما انعكس على جميع الدساتير والنظم السياسية المتعاقبة مما ولد نوع من الاستياء من القوميات الاخرى ضد القومية العربية التي تعد وصولها للسلطة وحكم الدولة العراقية حالة طبيعية ،اماالكرديشعرونبانهمقوميةمتميزعلىغيرهم وليستطيعواتجاوزذلكوعلىالرغممنشعورهمبانهمعرا قييننالاانهميدركونبانهمليسواعربوهذايتطلبتمسكهمب خصائصهمالقوميةوهويتهمالكرديةفيظلحكوماتعراقي ةذاتنفسقوميعربيمماولدلديهمحالةتذمرمننهجانظمةا لحكمالعربية ،لاسيمابعدظهورالدولةالعراقيةالحدي ثةعام ١٩٢١ ، في حين يشعر التركمان الذين تصل بنسبهم حوالي ٢٪ بان ظلما كبيرا وقع عليهم بصفه خاصه ويشعرون انهنال كمحاولات لصهرهم ضمنا لقوميتينا لعربية والكردية. مما ولد لديهم روح الكراهية ضد هاتين القوميتين.[٤٩]

ثانيا : **التعدد الديني والمذهبي**

يعد الدين الاسلامي اكثر الديانات شيوعا وانتشارا في العراق ويحتل بذلك المركز الاول ،وتأتي الديانة المسيحية بالمركز الثاني فضلا عن وجود صائبة وديانات اخرى. يبلغ عدد المسلمين في العراق حوالي ٩٥٪ والاديان الاخرى ٥٪ من مجموعة سكان العراق ويقسم المسلمون الى مذهبين(السني– الشيعي) ،ولاتوجد احصائية رسمية تبين نسبة السنة او الشيعة في العراق وانما هنالك توقعات لهذه النسب، واين كانت نسبة المئوية الا ان لكل مذهب او طائفة مميزاتها الخاصة.[٥٠]

يتوزع السنه وبضمنهم الكرد ديمغرافيا في وسط وشمال العراق، وتميزون بغياب الثقافة الطائفية لديهم سبب عدم تعرضهم الى اي تحدي طائفي او عراقي على مدى العصور السابقة، وتتميز منظومة القيم الاجتماعية لديهم خصوصا لدى الشخصية العربية السنية في العراق بصعوبة الانقياد والتنظيم لان ثقافاتهم العامة هي ثقافة مشاركة وليست ثقافة خضوع وهذا ما جعل الشخصية السنية تشعر بالاستقلال والميل لتحرر من القيود، ان تلك السمات جعلت من المستحيل على اي نظام السياسي او عربي ان يوظف السياسة الطائفية لديهم.[٥١]

اما العرب الشيعة الذين يقطنون المناطق الجنوبية والفرات الاوسط من العراق يتميزون بثقافة الخضوع ويعود السبب بذلك الى خضوعهم للنظام الاقطاعي طيلة الفترات السابقة مما انعكس على شخصيتهم العامة.[٥٢]

اما المسيحيين في العراق تبلغ نسبتهم حوالي ٣٪ من سكان العراق يسكنون مناطق متفرقة من العراق، اهمهم العاصمة بغداد ومدينه الموصل في شمال العراق ، كما لايمكن اغفال وجود الصابئة الذين يتركزون في الجنوب من العراق كمكون اجتماعي وجزء من الشعب العراقي ايضا.[٥٣]

ثالثا: الواقع السياسي

يعاني العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ولحد الان من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والدستوري، مما انعكس على الحياة العامة في الدولة العراقية.

ان الصفة الاكثر ثباتا هو ان قرب العرب السنه من انظمة الحكم المختلفة جعلهم الحكام الطبيعيين للعراق، وبنفس الوقت هم غير مستعدين لتقبل اي حكومة عراقية يهيمن عليها غيرهم من اجل اقصاهم،فالعرب السنة كمكون اجتماعي لم تتعرض مكانتهم السياسية الى اي تهديد حتى مع كل احتلال غزا العراق،الا في حالتين الاولى فترة الغزو الصفوي عام ١٥٠٨م، والثانية فترة الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣.[٥٤]

وعلى الرغم من مشاركة القوى العربية السنية بالمعارضة في الخارج ضد نظام حكم صدام حسين اسوة بشركائهم العرب الشيعة والكرد، الا انه بانهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣، ظهرت حقيقة النوايا المبيتة للمشروع الطائفي والقومي للشيعة والكرد واللذان اظهرا بانهم ضحايا النظام السابق وان الحكومات العراقية السابقة هي عربية سنية سعت الى اقصاهم وعدم السماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية ويجب ان يكون لهم دور اساسي وليس ثانوي في رسم هرمية السلطة وطبيعة الدولة العراقية القادمة.[٥٥]

فقد حاول العرب الشيعة والكرد اقناع القوى الغربية المساندة لهم بتصور خاطئ ان العرب السنة اقلية لاتتجاوز نسبهم ١٥٪ من مجموع الشعب العراقي وهي متحكمةبالأغلبية، وقد انعكس هذا الادراك الخاطئ على العرب السنة من خلال سياسة الاحتلال الامريكي الذي مارس سياسة التطهير المذهبي بذريعة قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث) او محاربة الارهاب وحل الجيش لا عاده هيكل الدولة العراقية بوجه اخر ضمن المشروع الامريكي الجديد في الشرق الاوسط،[٥٦]واستمرت الحكومة على سياسة الاقصاء والتهميش، مما انعكس سلبا على الحياة العامة والسياسية اسفر عنه دخول العراق في دوامة الازمات وظاهرة عنصر الاستقرار السياسي، مما يدق ناقوس الخطر على هيكل بناء الدولة العراقية في المستقبل القريب.[٥٧]

ومن كل ما سبق يمكن القول ان رؤية المجتمع العراقي مقسما الى ثلاث مجموعات متماسكات داخليا تتبادل العداء فيما بينها واقعا حقيقيا، وليس من المبالغة القول ايضا ان التعدديات القومية والمذهبية في العراق غير متناسقة ولا متكاملة بل منقسمة على بعضها، وان عوامل التفرقة في العراق اليوم هي اقوى من عوامل التقارب والتماسك الاجتماعي، اي ان الولاء للوطن لم يتمكن من ازاحة الولاءات القومية والمذهبية.[٥٨]

امام تلك الحقائق برزت الدعوات لاقامة مشروع شيعي في الجنوب العراقي، على غرار المشروع الكردي في شمال العراق، لتحقيق مصالح قومية ومذهبية على حساب مصلحة الوطن، وبقى

العرب السنة الذين يربطهم نفس عروبي مع الشيعة ونفس وطني مع الكرد بدون هيكل تنظيمي واستراتيجية واضحة المعالم حول مستقبل الدولة العراقية او وجودهم فيه.

المطلب الثاني: شكلالدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣

اعتاد العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١ على الدولة الموحدة البسيطة، ونظام سياسي مركزي يتناسب مع الطبيعة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتباينة للمجتمع العراقي، اذ اكد القانون الاساسي العراقي عام ١٩٢٥ (**العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة، ملكية وراثية وشكلها نيابي**).[٥٩]

وعلى الرغم من تعرض النظام الملكي لثورة عام ١٩٥٨ واستبدل بالنظام الجمهوري[٦٠]، الا ان شكل الدول البسيطة موحده ظل على ماهو عليه كما نص بذلك الدستور العراقي الموقت لعام ١٩٧٠ (**سيادة العراق وحدة لا تتجزأ**)[٦١](**ارض العراق وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن اي جزء منها**)[٦٢]وبموجب الدستور العراقي الموقت لعام ١٩٧٠ فان مظاهر السيادة في العراق كانت كالاتي:

اولا: المظهر الداخلي:

١. **اعتماد العراق على دستور واحد:**

وهو الدستور العراقي الموقت الذي اقره مجلس قيادة الثورة(المنحل) بالقرار رقم (٧٩٢) في ١٦-٧-١٩٧٠.[٦٣]

٢. **السلطة التشريعية واحد:**

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين الاول مجلس قيادة الثورة(المنحل) والثاني المجلس الوطني، ويتمتع الاول بصلاحيات واسعه تشريعية وتنفيذي مع اعطاء صلاحيات شكلية للمجلس الوطني.

٣. **السلطة التنفيذية واحدة:**

يتولى رئاسة السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية الذي يوكل له هذا المنصب بصفته رئيس مجلس قيادة الثورة كما نص الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠ على ذلك (**... رئيس مجلس قيادة الثورة يكون حكما رئيسا للجمهورية**)،[٦٤]ويعدرئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة،[٦٥] ويحق له رئاسة مجلس الوزراء،[٦٦] ويمارس صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعه، لكون النظام السياسي العراقي يقوم على اساس دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد رئيس مجلس قيادة الثورة الذي هو رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بموجب الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠.

استند النظام السياسي العراقي السابق الى مبدا دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد مجلس قيادة الثورة الذي يعد اعلى هيئه في النظام السياسي العراقي ويكون رئيس مجلس قيادة الثورة القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية رئيس الوزراء بموجب دستور الموقت

لعام ١٩٧٠،[٦٧] وقد مارست السلطة التنفيذية اعمالها بنوعين وعلى النحو الاتي:

١. **نظام المركزية الادارية** :اعتمدت السلطة التنفيذية في العراق على نظام المركزية الادارية الشديدة، اي ان اصدار القرارات وتنفيذها ومراقبتها يكون في العاصمة، ولايحق للمحافظات او الاقضية او النواحي سلطة البت باي من القرارات، وعليه فان السلطة التنفيذية اعتمدت على شكل هرمي قمته رئيس الجمهورية.[٦٨]

٢. **نظام الحكم الذاتي**:يعد الحكم الذاتي صيغه متطورة من اللامركزية الادارية واحدى الحلول التي تلجا اليها الدول البسيطة الموحدة التي لا تقبل تعدد المركزية السياسية، ويشرط هذ النظام ان تكون منطقه الحكم الذاتي متميزة يكون سكانها ينتمون الى اصل او لغة او دين واحد او اي رابطة اخرى،[٦٩] وقد طبقت تجربة الحكم الذاتي للكردفي شمالالعراق الذين يشكلون قومية ذات اصل ولغة ودين واحد، بموجب بيان اذار ١٩٧٠ الذي اصدره مجلس قيادة الثورة(المنحل) في ٢١ اذار ١٩٧٠، منح الكرد بموجبه نوع من اللامركزية السياسية، ولكن باختصاصات تشريعية وتنفيذية محددة ومقيدة وخاضعه لرقابة مركزية شديدة من جانب السلطة المركزية في العاصمة بغداد، مما جعل هذه الهيئات التابعة للسلطة المركزية وليس لها حق المشاركة بممارسة السلطة المركزية ولا بوضع دستور او تعديله.[٧٠]

وبعد اربع سنوات اصدرت الحكومة المركزية قرار (٣٣) سنه ١٩٧٤ الذي عدل القرار السابق منح الاكراد نظام اللامركزية السياسة وحوله الى اللامركزية الادارية.[٧١]

ان تقييم هذه التجربة لم تلبي طموحات الكرد القومية لكونه لم يعطي قانون اذار ١٩٧٤ الاعتبارات السياسية للكرد اسوة بتجارب الحكم الذاتي في العالم، اضطر الكرد برفض نظام الحكم الذاتي من قبل الملا مصطفى البرزاني رئيس الحزب الوطني الكردستاني وتجددت المشكلة والخلاف بين الحكومة المركزية ومحافظات كردستان منذ ذلك الوقت وحتى عام ٢٠٠٣.[٧٢]

٤-السلطة القضائية واحدة:تتكون السلطة القضائية في العراق مستقلة،يتم تعين القضاة من قبل رئيس الجمهوري بمرسوم جمهوري.[٧٣]

ثانيا: المظهر الخارجي:

تتمتع الدولة العراقية الموحدة البسيطة بشخصية دولة واحدة وتكون مظاهر السيادة الخارجية على النحو الاتي:[٧٤]

١. انتهاج سياسة خارجية من قبل جهة واحدة وهي وزارة الخارجية العراقية في العاصمة بغداد.
٢. حق قبول وارسال البعثات الدبلوماسية والقنصلية بيد رئيس الجمهورية.
٣. عقد وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية من صلاحية مجلس قيادة الثورة
٤. في حال حدوث حرب داخل العراق بين ابناء الشعب العراقي تعد حرب اهليه تخضع للقانون الدستوري العراقي.

مما سبق نستنتج القول ان شكل الدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ كانت دولة موحدة بسيطة تميزت بوجود دستور واحد، اخذ بالنظام الجمهوري وانتهجت مبدا دمج السلطة التشريعية التنفيذية واستقلال السلطة القضائية على الصعيد الداخلي، وعلاقات خارجية ودبلوماسية واحدة ايضا على الصعيد الخارجي، وبذلك استطاعت الحكومات السابقة الحفاظ على وحدة الوطنية للعراق قرابة قرن من الزمن، الانها فشلت في تحقيق التكامل والانسجام بين القوميات والطوائف، وايجاد هويه وطنية عراقية من اجل تعزيز الولاء الوطن على حساب الولاءات القومية والطائفية وهذا ما بدى واضحا بعد عام ٢٠٠٣ .

المطلب الثالث: شكل الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

مثل انهيار الدولة العراقية في عام ٩-٤- ٢٠٠٣ على يد الاحتلال الامريكي نهاية دولة بسيطة استمرت قرابة ٨٠ عاما منذ عام ١٩٢١ اخذ بالنظامين الملكي والجمهوري، وبداية شكل دولة اتحادية تأخذ بالنظام الجمهوري البرلماني المختلط.

على الرغم من ان قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٣ اكد على ان شكل الدولة العراقية اتحاد فدرالي بنص م \ ٤ (**نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي، فدرالي، ديمقراطي، تعددي ..... يقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات** ...).[٧٥]

الا ان الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ النافذ اكد على ان العراق دولة اتحادية تأخذ بالنظام الجمهوري البرلماني بنص المادة \ ١ (**جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي....)**.[٧٦]

وقد نتج من هذا النوع من الاتحاد مظهرين الاول داخلي والثاني خارجي:

اولا: المظهر الداخلي:

ترتب على اتحاد جمهورية العراق نوعين من المظاهر على الصعيد الداخلي الاول في مجال الوحدوي والثاني في المجال الاستقلالي.

أ- المجال الوحدوي

ويشمل هذا المجال بوجود دستور اتحادي واحد فضلا عن سلطة (تشريعية وتنفيذية – قضائية) اتحادية وعلى النحو الاتي :

١- **دستور الاتحادي لجمهورية العراق**، تم صيغة دستور اتحاد من قبل الحكومة المؤقتة وتم اقراره باستفتاء شعبي في ٢٠٠٥، بموجبة تم تحديد شكل الدولة الاتحادية والية تشكل الاقليم وتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية والاقليم والية عمل كل سلطة وفق مبدا فصل السلطات[٧٧].

٢- **السلطة التشريعية الاتحادية** :وتأخذ السلطة التشريعية في العراق بنظام المجلسين هما مجلس النواب والمجلس الاتحادي:

❖ **مجلس النواب:**

يتم انتخاب اعضاء مجلس النواب العراقي بطريقة الاقتراع العام السري المباشر بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة، يبلغ عدده الان ٢٧٥ عضوا على ان تشمل سائر مكونات الشعب العراقي مع تخصيص نسبة ربع عدد الاعضاء من النساء.[٧٨] تكون فترة المجلس اربع سنوات،[٧٩] ويمارس الاختصاصات التالية:[٨٠]

- تشريع القوانين الاتحادية.
- انتخاب رئيس الجمهورية وإعفاءه.
- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها الحكومة الاتحادية.
- الموافقة على تعين رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي والسفراء والدرجات الخاصة ورئيس اركان الجيش ومعاونيه وقادة الفرق ورئيس جهاز المخابرات.
- الموافقة على تولي منصب رئيس الوزراء ومنح الثقة بالحكومة وسحبها ايضا.
- استجواب كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وفي حال سحب ثقة يعد مستقيلا.
- اعلان حالتي الحرب والطوارئ في البلاد.
- اقرار الميزانية العامة للدولة.

❖ **المجلس الاتحادي**:

يضم ممثلين عن الاقليم والمحافظات غير المنظمة بإقليم على ان يحدد عدد الاعضاء وشروط العضوية واختصاصاته بقانون يسن من مجلس النواب،[٨١] ولم يتم العمل بهذا المجلس لحد الان .

٣- **السلطة التنفيذية الاتحادية**: تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية في العراق من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء:

❖ **رئيس الجمهورية** :

يتم انتخاب رئيس الجمهورية في العراق من مجلس النواب بأغلبية ثلثي عدد الاعضاء،[٨٢] لفترة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، ويمارس الصلاحيات الدستورية منها اصدار العفو الخاص المشروط والمصادقة على احكام الاعدام، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات

الدولية والقوانين التي يوافق عليها مجلس النواب، ودعوة مجلس النواب للانعقاد، واصدار المراسيم الجمهورية، ومنح الاوسمة والانواط وقبول السفراء.[٨٣]

❖ **مجلس الوزراء:**

يتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ورئيس الوزراء هو رئيس الكتلة النيابية الاكثر عددا، وحاصل على الاغلبية المطلقة لمجلس النواب يتولى رئاسة مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، اما الوزراء يتم اختيارهم من قبل رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب،[٨٤] ويمارس مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة واقتراح مشروع القوانين والتوصية بتعيين السفراء ووكلاء الوزراء والدرجات الخاصة والتفاوض بشان المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها.[٨٥]

٤- **السلطة القضائية الاتحادية:** السلطة القضائية الاتحادية في العراق مستقلة،[٨٦] تتكون من قضاه مستقلون في اعمالهم ولا سلطان عليهم الا القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في عملهم،[٨٧] وتتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، والادعاء العام، وهيئة الاشراف القضائي والمحاكم الاتحادية،[٨٨] ويتركز عمل السلطة القضائية الاتحادية بالمحكمة الاتحادية العليا التي تمارس الصلاحيات التالية:[٨٩]

- الرقابة على دستورية القوانين.
- تفسير النصوص الدستورية.
- الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية والاقاليم او المحافظات.
- المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لمجلس النواب.
- الفصل في المنازعات التي تحصل بين المحاكم المحلية.

ب- **المجال الاستقلالي:**

تتمتع الاقاليم باستقلالية كبيرة عن السلطات الاتحادية في حين تتمتع المحافظات باستقلالية محددة ضمن ما يعرف اللامركزية الادارية، اذ يحق للأقاليم وضع دستور خاص بها يحدد هيكل سلطاتها المحلية بما لا يتعارض مع الدستور الاتحادي،[٩٠] كما يحق للأقاليم ممارسة سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية شرط الا تتعارض مع اختصاصات السلطات الاتحادية،[٩١] اما المحافظات تتمتع بصلاحيات محدودة في السلطة التنفيذية في اطار نظام اللامركزية الادراية مع بقاء السلطتين

التشريعية والقضائية ضمن السلطات الاتحادية.[٩٢]

ثانيا: المظهر الخارجي:

ان ابرز ما ترتب على الاتحاد الموحد في العراق هو تركيز المظاهر الخارجية في الحكومة الاتحادية وابرز هذه المظاهر:[٩٣]

١- وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي بما يضمن سيادة الدولة الخارجية.

٢- وحدة السياسة الامنية والدفاعية بما يضمن امن وسلامة الحدود والدفاع عنها.

٣- وحدة السياسة المالية والامنية والاقتصادية والتجارية على الصعيد الخارجي.

٤- للحكومة الاتحادية الحق في اعلان حالة الحرب والطوارئ في البلاد.

ثالثا: توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والاقاليم او المحافظات

يتم توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان والاقاليم التي سيتم انشائها والمحافظات العراقية على النحو الاتي:

١- اختصاصات حصرية للحكومة الاتحادية والتي تتمثل بالسياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية واعلان حالة الحرب والطوارئ وكل ما يتعلق بالشؤون الخارجية والسيادية الاخرى على الصعيد الخارجي، فضلا عن رسم السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والمقاييس والاوزان واقرار الموازنة العامة والسياسة المائية والتعداد السكاني وادارة النفط والغاز والاثار على الصعيد الداخلي.[٩٤]

٢- اختصاصات مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم والمحافظات وتتضمن ادارة الكمارك ومصادر الطاقة الكهربائية ورسم سياسة البيئة والتنمية والصحة والتربية والموارد المائية الداخلية.[٩٥]

٣- اختصاصات حصرية للأقاليم والمحافظات غير منتظمة بإقليم، وتتضمن كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية او الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية والاقاليم والمحافظات فهو من اختصاصات الاقاليم او المحافظات.[٩٦]

رابعا: تقييم التجربة الاتحادية العراقية

مما لاشك فيه، ان الدولة العراقية الحالية هي دولة مركبة جاءت بتفكك دولة بسيطة عمرها قرابة قرن من الزمن، تحولت الى دولة اتحادية اتخذت النظام الجمهوري النيابي نظاما سياسيا

لها، تميزت هذه الدولة الاتحادية بحفاظها على حدود العراق الدولية ووحدته الوطنية واقرت بالتعدد القومي والمذهبي واقرت حرية الاديان.

وعلى الرغم من المزايا التي اتسمت بها الدولة العراقية الحالية الا انها لم تخلوا من الانتقادات التي يمكن ان نوجزها بالتالي:

١- ان شكل الدولة الاتحادية وفقا لدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لم يحدد هل هو فدرالي ام كونفدرالي او حقيقي.

٢- ان الدولة العراقية لا زالت تتأرجح بين دولة اتحادية تقوم على اقاليم ودولة بسيطة تقوم على محافظات.

٣- عدم اقرار نظام تعدد الاحزاب ومبدأ الديمقراطية اللذان يعدان اهم شروط اقامة نظام ديمقراطي، حتى الديمقراطية التي اقرت هي ديمقراطية توافقية وليست ديمقراطية اغلبية.

٤- السلطة التشريعية الاتحادية لم تطبق نظام ثنائية المجلسين على الرغم من اقراره دستوريا، لضمان التوازن التشريعي في حال استبداد الاقاليم الكبيرة على الاقاليم الصغيرة.

٥- وجود تباين في توزيع الصلاحيات بين الاقاليم والمحافظات اذ تم منح الاقاليم صلاحيات بموجب نظام اللامركزية السياسية، في حين منحت المحافظات صلاحيات بموجب نظام اللامركزية الادارية.

المبحث الثالث

مستقبلالدولة العراقية

يعد التنبؤ بمستقبل الدولة في العراق امرا بغاية الصعوبة في ظل اوضاع مضطربة وبيئة غير امنة وثوابت محدودة ومتغيرات متعددة، الا انه لا يعني استحالة الامر ذلك لاسيما اذا استند الامر على استقراء التاريخ وتحليل الحاضر لا عطاء خيارات المستقبل.

وعليه فان مستقبل العراق كدولة يتراوح بين ثلاث خيارات كل له مبرراته وتحدياته، الخيار الاول تفاؤلي يرى ان العراق سيبقى دولة بسيطة موحدة كما بدا منذ عام ١٩٢١، والخيار الثاني تشاؤمي يرى ان العقد الفسيفسائي الفريد سينفرط الى ثلاث دول تقوم على اسس قومية وطائفية، وخيار ثالث توافقي يوازن بين الخيارين السابقين من خلال طرح نظام فدرالي كحل وسط بينهما.

وامام تلك الخيارات يبقى العراق على مفترق الطرق عاجزا، ينتظر من يقرر مصيره هل القرار للعراقيين ام لغيرهم والسنوات القادمة كفيلة بأثبات ذلك.

المطلب الاول: خيار الدولة البسيطة

الشعب العراقي جزء من الامة العربية، وهو متأثر بالفكر القومي العربي الذي يؤكد على الوحدة ونبذ الفرقة والاختلاف، وهذا الفكر نتاج ميراث ثقافي طويل، هذا الميراث هو الذي يدفع العراقيين التشبث بفكرة الدولة الموحدة حتى لو كانت عاجزة عن اداء وظائفها واستبداد الحاكم

ووقفت عجلت الابداع، وعلى هذا الاساس ينفر العراقيين من فكرة الفدرالية ويعتبرونها تقسيم للعراق حتى وان كانت هي المخرج والحل من خطر التقسيم نفسه.[٩٧]

اولا: مبررات الدولة العراقية البسيطة

يستند خيار الدولة العراقية الموحدة على جملة من المبررات ويمكن ايجاز اهمها:[٩٨]

١- **التعايش بين العراقيين**، اذ تعايش ابناء الشعب العراقي بمختلف المكونات واقع مشترك منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وتعايشوا في المدارس والجامعات والدوائر الحكومية والجيش، وان ما موجود من تباين قومي وطائفي هي مسالة طبيعية وحالة مألوفة لدى العديد من دول العالم.

٢- **العادات والتقاليد المشتركة**، اسفر عن تعايش القوميات والطوائف والاديان في العراق حصول عادات وتقاليد مشتركة، وقد تجاوز الامر موضوع التعايش الى عنصر الاندماج والاختلاط بين القوميات والطوائف من خلال الزواج والمصاهرة، اضافة للتلاحم الفكري والثقافي والادبي.

٣- **الدين المشترك**،يدين اغلب العراقيين بالدين الاسلامي، وتعد رابطة الدين من اقوى الروابط التي تربطهم، ويعد هذا مؤشر جيد للوحدة ان تم فهم الدين وتطبيق بالشكل الصحيح، ليكون عامل وحدة في مجتمع متعدد القوميات والثقافات.

٤- **المواقف الموحدة تجاه الخارج**، لقد اثبتت الشواهد التاريخية ان العراقيين متحدين في وقت الحرب والحالات الطارئة، اذ نلاحظ وقوف العراقيين جميعا ضد اي عدو خارجي، اذ تصدى جميعهم للاحتلال البريطاني في ثورة العشرين وقاتلوا الايرانيين في الثمانينات وقاوموا الاحتلال الامريكي بعد عام ٢٠٠٣.

وعليه فان تطبيق هذا الخيار لابد ان يستند على مجموعة من الاسس:[٩٩]

١- لابد من وجود عملية سياسية ناجحة تأخذ على عاتقها اعادة بناء الدولة على اسس شرعية وبدرجة كبيرة من الاجماع الوطني.

٢- تحقيق بيئة امنة ومستقرة، وهذا يستدعي بناء قوة عسكرية وامنية وطنية ومهنية تأخذ على عاتقها هذه المهمة.

٣- اعادة بناء الاقتصاد الوطني والبنية التحتية التي دمرت بسبب الحرب واعمال العنف لضمان اشباع حاجات المواطنين للقضاء على البطالة والفقر وتحقيق الرفاهية.

٤- اعادة تأهيل المجتمع نفسيا وثقافيا وتوفير مناخ امن ومستقر لخلق ثقافة

سياسية جديدة تقوم على اساس المواطنة والولاء للوطن وتؤمن بالتداول السلمي للسلطة.

ثانيا: تحديات الدولة العراقية البسيطة

يواجه تطبيق الدولة الموحدة في العراق جملة من التحديات والتي يمكن الاشارة الى ابرزها:

١- **تمسك الكرد والعرب الشيعة بفكرة الفدرالية**، اذ يعتبرون انفسهم هم اكثر مكونات الشعب العراقي تعرض للظلم والاضطهاد في ظل الدولة الموحدة ونظام الحكم المركزي وهم يشعرون ان حقوقهم كمكون اجتماعي لا تضمن الا بالنظام الفدرالي، ففي الوقت الذي يشعر العرب الشيعة عدم امكانية تطبيق دولة موحدة تاخذ بالنظام المركزي في العراق بسبب خشيتهم من انقلاب العرب السنة على الحكم وتعود مظلوميتهم من جديد، يتمسك الكرد بالحل الفدرالي لانهم متيقنين بان الحكم في الدولة الموحدة سيكون للعرب، وبالتالي سيفقدون حقوقهم القومية.[١٠٠]

٢- **تعثر العملية السياسية**، في ظل عدم تشكيل حكومة توافقية ترضي كل الاطراف، وتفاقم ظاهرة البطالة والفساد المالي وانهيار منظومة القيم الاجتماعية، وفي ظل ذلك لم يعد الحديث عن دولة موحدة امرا سهلا مع تزايد الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني.[١٠١]

٣- **عدم ادراك العرب السنة لحقيقة الواقع الاجتماعي التعددي**، ومحاولتهم القفز على الواقع، والعيش في حالة مثالية وتناسي حقوق وطموحات الشركاء الاخرين في البلد ورغبتهم في تحديد شكل الدولة.[١٠٢]

ثالثا: تقييم الدولة العراقية البسيطة

تتميز الدولة الموحدة في العراق بمجموعة من الميزات منها:

١- الحفاظ على هيبة العراق وهويته الوطنية ومكانته الدولية في المحافل الدولية والاقليمية.

٢- الحفاظ على وحدة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ووحدة المصدر.

٣- الحفاظ على الثروات العراقية من الضياع بسبب الفساد او زيادة النفقات لكثرت الهيئات والمؤسسات الناتجة من الاخذ النظام الفدرالي او التقسيم.

ولكن الامر لا يعني عدم وجود انتقادات من الاخذ بخيارالدولة الواحدة واهم تلك الخيارات ما يلي:

١- بقاء السلطة بيد العاصمة، مما يؤدي صراع القوميات او الطوائف تحت مظلة الاحزاب من اجل الاستحواذ على

السلطة، مما يسفر عنه اضطهاد القوميات والطوائف الاخرى.

٢- قد يودي الامر الى سيطرة دكتاتورية حزبية او قومية او طائفية تسعى للبقاء بالسلطة لعقود عدة .

٣- اعتماد ديمقراطية توافقية يسفر عنها حكومة شراكة وطنية وليس ديمقراطية اغلبية تقيم حكومة مشاركة وطنية، التي لا تلبي طموحات الاغلبية وتكون عرضة للانهيار بعد سنوات او الحفاظ عليها بالقوة.

٤- سيكون انتهاك حقوق الانسان والحريات العامة سهل بسبب عدم وجود جهة رقابية فعالة تملك من الجزاءات والوسائل والادوات ما هو كفيل بوضع حد تلك الانتهاكات.

المطلب الثاني: خيار الدولة الفدرالية

اثار موضوع الفدرالية جدلا واسع النطاق بين الاطراف العراقية بين مؤيد ومعارض لها ، بسبب غياب الثقافة السياسية وازمة الثقة التي يعيشها المجتمع العراقي، اصبح من الصعب اقناع الجميع ان الفدرالية الحل الامثل وافضل من التقسيم، وسواء اتفق العراقيين ام لا فان تطبيق التجربة الفدرالية في العراق لها ما يبررها .

اولا: مبررات الفدرالية في العراق

من الممكن ان يطبق العراق التجربة الفدرالية وبنجاح، سيما وانه يمتلك مجموعة مبررات يستند عليها النظام الفدرالي واهم تلك المبررات هي:[١٠٣]

١- **التعدد القومي والطائفي**، الذي يعيشه المجتمع العراقي منذ الاف السنين، في ظل حالة من عدم التجانس بين مكونات الشعب، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، وتزايد عمق الخلافات الاجتماعية، مما دفع كل قومية او دين او طائفة للحفاظ على هويتها وخصوصيتها من خلال تنظيم نفسها اللامركزي الادارة شؤونها.

٢- **التباين في توزيع الثروات**، اذ يتميز العراق جغرافيا بتباين توزيع الثروات الطبيعية، يتميز الجنوب العراقي بالوفرة النفطية والاطلالة البحرية، ويتميز الوسط بوجود الغاز الطبيعي ومصادر المياه، ويتميز الشمال بالزراعة والسياحة، فضلا عن تعدد المنافذ الحدودية والتجارية مع دول الجوار مما يجعل استحالة استغناء اي منطقة عن الاخرى.

٣- **التوزيع الديمغرافي**، لقد فرض الواقع الديمغرافي توزيع العراق على اسس قومية وطائفية، فالجنوب اغلبية شيعية، والوسط اغلبية سنية، والشمال

اغلبية كردية، مع وجود بعض المناطق المختلطة لاسيما بغداد وكركوك وديالى وبابل والبصرة.

٤- **الرغبة في تطبيق النموذج الفدرالي**،يسعى الكرد والعرب الشيعة الى تطبيق الدولة الفدرالية الذين يرون فيها انها ستلبي طموحاتهم وتحافظ على هويتهم وعقائدهم، وبالتالي لن يتعرضوا للاضطهاد الذي يشعرون انهم تعرضوا له خلال العقود السابقة، ولا يمكن تطبيق ذلك الا بالدولة الفدرالية.

ومما سبق يمكن القول ان وجود المبررات السابقة لا يكفي لقيام ونجاح نظام الفدرالي، بل لابد من تطبيق مجموعة من الاسس من اجل نجاح التجربة الفدرالية في العراق واهم تلك الاسس:[١٠٤]

١- **الوعي بحقيقة الفدرالية**،

يعتبر النظام الفدرالي نظاماً حضارياً وديمقراطياً للحكم، فيحال تطبيقه بصورة حقيقية، إلا أن تطبيقه في العراق واجه تحديات داخلية منها عدم وضوح صورة الفدرالية وملامحها بين عموم أبناء الشعب، لاسيما شيوخ العشائر ورجال الدين والمثقفين، مما يثير تخوفهم من تطبيقه قبل العلم بمضمونه.

٢- **التأكيد على النظام الديمقراطي**،

إن وجود النظام الديمقراطي حقيقي ممثلاً بانتخاب حرة ونزيهة هو أساس تطبيق الفدرالية، إذ انعدم وجود انتخابات حرة ونزيهة سيؤدي إلى وصول اشخاص غير أمناء ويعطون شرعية لأي حاكم مستبد.

٣- **التأكيد على مبدأ الفصل التام بين السلطات**،

ان السبب الرئيس والمباشرة لنجاح التجربة الفدرالية الامريكية هو التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطان والاخذ بالنظام الرئاسي.

٤- **التأكيد على التعددية**، اذ لابد من وجود تعددية لاشاعة روح مبدأ التداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الانسان والحريات العامة،وبعكس يؤدي الى استحواذ حزب واحد او مهيمن على السلطة، وعليه ان نجاح التجربة الفدرالية العراقية مرهون بإعلان التعددية الحزبية واقرار قانون الاحزاب.

٥- **فدرالية تقوم على اساس جغرافي وليس قومي او طائفي**، فالفدرالية الجغرافية تضمن الاستقرار الاجتماعي وحقوق مختلف القوميات وتضمن ثقافة التسامح والتعايش السلمي، وتعزيز قيم المواطنة لبلورة هوية وطنية واحدة.

ثانيا: تحديات الفدرالية في العراق

تواجه عملية تطبيق التجربة الفدرالية في العراق مجموعة من التحديات التي تحول دون قيام نظام فدرالي حقيقي، واهم تلك التحديات:[١٠٥]

١- **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي**، فالبيئة السياسية في العراق غير مناسبة لطرح هكذا تجربة بسبب غياب الثقافة السياسية، وانعدام الثقة بين الاطراف السياسية، نتيجة لهشاشة العملية السياسية وعمق الخلاف بين الاطراف المكونة لها.

٢- **ظاهرة العنف السياسي**، فأعمال العنف التي تعصف بالعراق بين الحين والاخر، ادت الى ان تكون ظاهرة العنف السياسي حالة ملازمة للعراق، وبالتالي تحول دون طرح اي تجربة لا يجمع عليها العراقيين.

٣- **عدم امكانية تطبيق فدرالية على اسس جغرافية**، بسبب التوزيع الديمغرافي لسكان العراق فرض عليه ان تكون الفدراليات على اسس قومية او طائفية، لاسيما في ظل عمق الثقافة الطائفية التي اصبحت حالة مألوفة مع غياب مبادرات حقيقية لتحقيق المصالة الوطنية.

٤- **رفض العرب السنة لمشروع الفدرالية**، لكونهم يدركون ان التجارب الفدرالية الناجحة جاءت من تجمع دول مستقلة وليس بتفكك دولة بسيطة، كما يرون ان الفدرالية هي مشروع لتقسيم العراق الى ثلاث دول تقوم على اسس قومية وطائفية، كما انهم يجدون انفسهم غير ملزمين باي اتفاق ابرمته المعارضة في الخارج قبل الاحتلال الامريكي والذي اقر مبدا الفدرالية.

ثالثا: تقييم التجربة الفدرالية في العراق

سيتمتع الاتحاد الفدرالي العراقي بجملة من المزايا وفي نفس الوقت يعاني من عيوب والى اهمها:[١٠٦]

١- يتميز الاتحاد الفدرالي العراقي بكونه يحافظ على الوحدة الوطنية العراقية في ظل وجود تعددية قومية وطائفية، ويساعد على تكوين دولة ذات مساحة واسعة وعدد سكان كبير.

٢- التجربة الفدرالية سيحكمها القانون الدستوري وان أي نزاع بين الأطراف الداخلية يعد حرب اهلية.

٣- تعزيز الروابط القومية بما يضمن الهوية الوطنية العراقية والتعايش السلمي بين مختلف مكونات الشعب العراقي.

٤- تسريع حركة التقدم والتطور في العراق كونها تؤدي الى القضاء على الاحتقان الطائفي، والعنف السياسي بما يضمن استقرار العراق.

وقد يعاب على الاتحاد الفدرالي العراقي بكثرة النزاعات بين اطراف الاتحاد بسبب اختلاف القوانين والتشريعات فضلا عن حاجته لنفقات ضخمة لتغطية نفقات الهيئات العامة الاتحادية والمحلية،فيظل ضعف سيطرة الدولة الاتحادية على اقتصادها القومي .

ومن كل ما سبق يمكن القولان تجربة الاتحاد الفدرالي في العراق تعد افضل الحلول باعتبارها حل وسط وتوافقي بين الاطراف وتدفع خطر التقسيم الذي يخشاه جميع مكونات الشعب العراقي،

المطلب الثالث: خيار تقسيم العراق

ادى الاحتلال الامريكي للعراق الى تداعيات بالغة الخطورة على الدولة العراقة، فثمة دولة موحدة انهارت ولا دولة جديدة واضحة المعالم جلت محلها، وامام تلك التداعيات يأتي خيار تقسيم العراق الى ثلاث دول على اسس قومية وطائفية (دولة سنية– ودولة شيعية– دولة كوردية) كأحد الخيارات المستقبلية.

اولا: مبررات تقسيم العراق

يستند خيار تقسيم العراق على جملة من المبررات منها:

١- **فشل العملية السياسية**، ان وصول العملية السياسية التي بدأت منذ عام ٢٠٠٥ الى طريق مسدود كونها لم تحقق الامن والاستقرار للعراق، لا نها قامت على اساس المحاصصة الطائفية ومبدا تقسيم الثروة والسلطة بين ثلاث مكونات، رئيس جمهورية كردي ورئيس وزراء شيعي ورئيس برلمان سني، اي انها حكومة فاقدة للأجماع الوطني،[١٠٧] وتتحمل الولايات المتحدة هذا الفشل الذريع بسبب سوء ادارتها للمرحلة الانتقالية وسياستها الغير مسؤولة، لاسيما القرارات التي اصدرها بريمر الحاكم المدني للمرحلة الانتقالية منها قرار حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية واجتثاث البعث، وتفكيك مؤسسات الدولة الاخرى، فضلا عن غياب استراتيجية امريكية واضحة للإدارة مرحلة ما بعد الاحتلال دون النظر لحجم المخاطر لتي شكلها الفراغ السياسي والامني في العراق.[١٠٨]

٢- **تفكك البنية الاجتماعية**، شهد المجتمع العراقي بعد الاحتلال حالة من التفكك الاجتماعي بسبب تزايد الصراع القومي والديني والمذهبي التي يعيشها المجتمع وتحول من الهوية الوطنية الى الهويات الفرعية، اذ باتت المشكلة القومية واضحة في تركيبة المجتمع العراقي واصبح الكرد والتركمان والاشوريين يشعرون بالاضطهاد القومي، في حين وصلت المشكلة الطائفية ذروتها حتى اصبحت جزء من تركيبة مؤسسات

الدولة المدنية والعسكرية، بل تعداه الىالمنظومة الثقافية والاجتماعية.[١٠٩]

وقد ترتب على هذه المشاكل والازمات توزيع الولاءات بين الولاء الوطني الولاء القومي والطائفي، مما اثر سلبا على الوحدة الوطنية، وبالتالي ادى الى تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي، اسفر عن ذلك انزواء فكرة الدولة وما يرتبط بها من افكار المواطنة والهوية الوطنية والمشاركة والشرعية، وحلت محلها الهويات الفرعية وما يرتبط بها من مصالح فئوية ومذهبية وعرقية.[١١٠]

٣- **العنف السياسي والتدهور الامني**، ادى ضعف العملية السياسية وتزايد الخلافات بين الفرقاء السياسيين الى تفاقم المشكلة القومية والطائفية، وبالتالي تزايد حدة الصراعات على السلطة والثروة، مما ادى تطور الامور نحو العنف السياسي والعنف المضاد وربما يتحول الامر الى حركة مسلحة او حرب اهلية تؤدي الى خلق فراغ امني يترتب عليه تقسيم العراق.[١١١]

٤- **الوضع القائم في اقليم كردستان-العراق**، ان استقلال اقليم كردستان من الناحية الواقعية يعطي مبرر للتقسيم، فالاجراءات التي تتخذها حكومة اقليم كردستان تؤكد استقلالها الشبه التام عن الحكومة المركزية في بغداد، ما عدا الميزانية العامة والتمثيل الدبلوماسي، ومن هذه الاجراءات استقلال عمل الوزارات وفتح ممثليات ثقافية كردية في السفارات العراقية وفتح قنصليات في اربيل وتوقيع اتفاقيات تجارية واقتصادية وعسكرية مع الدول العالم ، حتى اصبح الوضع في اقليم كردستان يؤكد اكتمال مقومات بناء دولة مستقلة.[١١٢]

٥- المشروع الامريكي لتقسيم العراق، ان مشروع العراق ليس حديثا، بل طرح منذ عام ١٩٥٧ حينما نشر الصحفي الهندي كرانجيا كتابا بعنوان(خنجر اسرائيل) الذي استند على وثيقة اسرائيلية تؤكد على تقسيم العراق ثلاث دول(كردية-سنية-شيعية)،[١١٣] وما ان غزت الولايات المتحدة الامريكية العراق عام ٢٠٠٣ وافشلت ادارة المرحلة الانتقالية بهدف نشر الفوضى في العراق ضمن استراتيجيتها الجديدة المسماة(الفوضى الخلاقة) تمطرح مشروع تقسيم العراق مرة اخرى، اي بعد خمسين عام تحديدا من قبل السيناتور جوزيف بايدن عضو مجلس الشيوخ الامريكي وصوت على مشروع تقسيم العراق في مجلس الشيوخ الامريكي بأغلبية الثلثين (٧٥صوت من مجموع ١٠٠صوت).[١١٤]

استند المشروع الامريكي لتقسيم العراق على رؤية مفادها انه كلما تركزت السلطة في بغداد ازداد القتال القومي والطائفي حول السلطة، وبالتالي سيؤدي الامر الى حالة الفوضى والحرب الاهلية[١١٥]، ولتطبيق هذا المشروع قدم مركز صابان لسياسة الشرق الاوسط عام ٢٠٠٧ دراسة بعنوان(التقسيم السلس) من قبل الاكاديميان مايكل اوهانون– وادورارد جوزيف بهدف ضمان نقل السكان كل حسب قوميته وطائفته وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم من جراء التقسيم.[١١٦]

ثانيا: تحديات تقسيم العراق

هنالك جملة من التحديات التى تقف حائلا من تقسيم العراق واهم تلك التحديات:[١١٧]

١- رفض العرب (سنة – شيعة) لمشروع التقسيم كونه لا ينسجم مع طموحاتهم وثقافتهم العامة، وخشيتهم من عواقب كارثية قد تحل بهم اذ ما تم تقسيم العراق الى ثلاث دول بالرغم من التباين فيما بينهم في تحديد شكل الدولة المقبلة(بسيطة ام فدرالية).

٢- عدم وجود حدود واضحة، غياب ترسيم الحدود بين المحافظات العراقية الحالية سيؤدي بالنتيجة الى بروز مشاكل حدود بين الدول بعد التقسيم، سيؤدي الى نزاع حدود قد يصل الى الحرب بين الدول الجديدة لاسيما بغداد وكركوك باعتبارهما خط التماس الحدودي.

٣- الخشية من تكريس دكتاتوريات محلية بسبب الثقافة العشائرية والمذهبية السائدة، او استحواذ قوى بعينها على العملية السياسية، يصعب تغييرها في المستقبل، في ظل غياب ثقافة مبدا التداول السلمي للسلطة.

٤- تخوف الولايات المتحدة الامريكية من قيام دولة شيعية جنوب العراق قد تأخذبمبدأ (ولاية الفقيه) وامكانية سيطرة ايران عليها مما يشكل خطر على المصالح الامريكية في العراق.

٥- رفض دول الجوار العراقي لاسيما دول الخليج العربي وتركيا لمشروع تقسيم العراق، خشيتها على مصالح دولها لكونها متداخلة القوميات والطوائف مع العراق والخوف من انتقال التجربة العراقية عليها.

وعلى الرغم من وجود تلك التحديات التي تعيق تقسيم العراق الا ان هنالك ظروف موضوعية داخلية قد لا تمنع تقسيم العراق.

ثالثا: تقييم تجربة تقسيم العراق

ان مشرع تقسيم العراق قد يكون صعب وغير مقبول للوهلة الاولى بالنسبة للعراقيين لاسيما العرب الذين يؤمنون بالفكر القومي العربي ويحنون لعراق موحد صاحب اقدم حضارة عرفها التاريخ عاشوا وتعايشوا منذ الاف السنين، ولكن لا يخلوا ذلك من وجود مميزات من الممكن اكتسابها من تقسيم العراق :

١- الحفاظ على الهويات الفرعية للقوميات والطوائف العراقية، وضمان حرية ممارسة الثقافات والتقاليد والطقوس الدينية للجميع.

٢- تحقيق الامن والاستقرار المجتمعي والسياسي، وابعاد شبح الحرب الاهلية والقتال بين القوميات والطوائف الذي ساد العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٣- انهاء حالة الصراع القومي والطائفي بين مكونات الشعب العراقي استمر لقرون عدة، فشلت كل الاحتلالات الاجنبية والحكومات الوطنية من انهائه.

٤- بعد سنوات من التقسيم ستكون هنالك امكانية دخول الدول العراقية باتحاد جديد (فدرالي او كونفدرالي) يضمن مصالح الجميع.

ولكن تلك المميزات لا تعني انتفاء الانتقادات لمشروع تقسيم العراق والتي ابرزها:

١- غياب الهوية الوطنية العراقية الموحدة والشخصية الدولية العراقية التي تعلو كل القوميات والطوائف وبروز هويات فرعية ضيقة.

٢- ظهور اقتصاد احادي الجانب، كأن تكون دولة نفطية واخرى زراعية وثالثة سياحية فقط.

٣- بروز دول لا تمتلك موقع مهم او مساحة كافية، وتحول بعض الدول الى دولة حبيسة لا تملك اطلالة بحرية تقع تحت تأثير غيرها من الدول، وبالتالي تتميز بضعف العمق الاستراتيجي والدفاعي.

الخاتمة الاستنتاجات

عرف العرق الدولة الموحدة البسيطة منذ عام ١٩٢١ والتي تميزت بوحدة مركز السلطة والقرار داخليا وخارجيا، حتى اصبحت الدولة الموحدة جزء من الثقافة المجتمعية الموروثة، الا ان الاحداث التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ لاسيما الاحتلال الامريكي قد غيرت معالم الدولة العراقية من دولة موحدة الى اخرى مركبة، لم تتضح معالمها على الرغم من مرور عشر سنوات على تغير شكل الدولة العراقية الحالية.

وامام تلك التطورات يبقى مستقبل الدولة العراقية يتأرجح بين ثلاث خيارات الاول تفاؤلي يسعى الى اقامة دولة موحدة بسيطة كما كانت سابقا، وخيار ثاني تشاؤمي يطرح تقسيم العراق

الى ثلاث دول(سنية–شيعية–كردية)، وخيار ثالث توافقي يوازن بين الخيارين من خلال اقامة نظام فدرالي، وما يمكن قوله ان الخيار الاول هو خيار مثالي غير واقعي لايمكن تطبيقه لكون الحديث عن سلطة مركزية واحدة في العاصمة لن يرضي كل الاطراف ، والخيار الثاني اقرب للواقع لاسيما مع تفاقمالصراعالقوميوالطائفي وحالة عدم الانسجامداخلالمجتمعالعراقي، ويأتي الخيار الثالث الفدرالي ليكون حل توافقي وليس بقناعة الاطراف جميعا ولكن حل لدرئ التقسيم فقط.

ومع تلك الخيارات يمكن التوصل الى الاستنتاجات التالية:

١- ان العملية السياسية في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ بنيت على اسس المحاصصة قومية وطائفية والتي ستنعكس سلبا على مستقبل الدولة المقبلة في العراق.

٢- ان عدم امكانية اقامة دولة موحد لعدم اتفاق العراقيين عليها، وعدم تطبيق فدرالية تعتمد على اساس نظام(تعددي حقيقي، ديمقراطية اغلبية، واقاليم جغرافية، وفصل تام بين السلطات) سيرجح خيار التقسيم لكون الظروف الموضوعية والواقعية اقرب اليه.

٣- على العراقيين جميعا ان يدركوا جيدا انهم اصحاب السيادة الحقيقيين وهم من سيقرر مستقبل الدولة العراقية، وهذا يتطلب حساب الامور جيدا وفق المصالح الوطنية والخاصة قبل اتخاذ اي قرار لان اي خطأ في القرار سيكون كارثي على الجميع.

الهوامش:

-[١]د. احسان حميد المفرجي واخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط٤ (القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠١٠) ص ٩.

-[٢] د. طارق خضر، النظم السياسية ط٢ (القاهرة: دار ابو المجد للطباعة، ٢٠١٠) ص٢٠.

[٣]– د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر الدولة–المؤسسات – الحريات (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة،٢٠٠٧) ص٨٩.

[٤]– المصدر نفسه، ٩٠.

[٥]–د. طارق خضر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

[٦]– د. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الاسلامي والفكر الاوروبي (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بلا)ص٨٧.

- [٧]د. محمد رفعت عبد الوهاب، الانظمة السياسية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧) ص٤٧.

[٨]– د. احسان حميد المفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

- [٩]د. عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

- [١٠]د. محمد رفعت عبدالوهاب، مصدر سبق ذكره،ص٤٨.

- [١١] د. جورجي شفيق ساري، الاسس والمبادئ العامة للنظم السياسية اركان التنظيم السياسي دراسة مقارنة معاصرة في النظم السياسية، ط٥ (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١) ص ١٣٧.

- [١٢]د. عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

- [١٣]المصدر نفسه، ص ٩٢.

[١٤]–المصدر نفسه، ص ٩٤.

-[١٥]د. طارق خضر، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

-[١٦]د. جورجيشفيقساري، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

-[١٧]د. عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

-[١٨]د. احسان حميد المفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

-[١٩]– د. طارق خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

-[٢٠]د. احسان حميد المفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

[٢١]د. قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢) ص ١٨٧.

- [٢٢]د. طارق خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

[٢٣]– د. محمد رفعت عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره،ص٥١.

[٢٤]–د. جورجي شفيق ساري، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

-[٢٥]د. قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره،ص١٨٨.

-[٢٦]د. احسان حميد المفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

[٢٧]–د. طارق خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

[٢٨]–د. عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

-[٢٩]د. جورجي شفيق ساري، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

[٣٠]–د. سعاد الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

-[٣١]د. عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

[٣٢]–د. احسان حميد المفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

[٣٣]–د. عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

-[٣٤]د. طارق خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

[٣٥]– د. سعاد الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

[٣٦]– د. احسان حميد المفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٨–١١١.

[٣٧]–د. عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

[٣٨]– د. سعاد الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

[٣٩]– المصدر نفسه، ص١٠٢.

[٤٠]– المصدر نفسه، ص١٠٣.

[٤١]–د. طارق خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

[٤٢]– المصدر نفسه، ص ١٢٨.

[٤٣]–د. محمد رفعت عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره،ص٥٩.

[٤٤]– د. احسان حميدالمفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

[٤٥]–د. طارق خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

[٤٦]–د. احسان حميد المفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

[٤٧]– د. قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره،ص١٩٠.

[٤٨]– د. محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي(العراق نموذجا)،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٩) ص٣٤٠.

[٤٩]– ليام اندرسن– غاريثست انسفيلد، عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة رمزي ق. بدر (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع،٢٠٠٥) ص ص ٢٩٧–٢٩٩.

[٥٠]–د. محمدعمرمولود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٠.

[٥١]– د. سلمان الجمل، تحديات المشروع السني في العراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات، العدد(١٦٢) اكتوبر٢٠٠٥، ص٦٧.

[٥٢]– المصدر نفسه، ص ٦٨.

[٥٣]–د. محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٤.

[٥٤]–د. سلمان الجمل، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[٥٥]– لياماندرسن– غاريثست انسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

[٥٦]–رجائي فايد، المأزق العراقي مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، المجلد(١٤) العدد(١٣٧) مارس ٢٠٠٤. ص ٣.

[٥٧]– د. سلمان الجمل، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٥٨]– د. محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٤٤–٣٤٥.

[٥٩]– المادة(٢) من القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥.

[٦٠]– د. احسان حميد المفرجي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٩.

[٦١]– المادة(٣)ف/أ من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٦٢]– المادة(٣)ف/بمن الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٦٣]– قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) ذي الرقم(٧٩٢) ١٩٧٠.

[٦٤]– المادة(٣٨)ف/١من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٦٥]– المادة(٥٦)من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٦٦]– المادة(٥٧)من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٦٧]– المواد(٣٨– ٤٢– ٥٦) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٦٨]– المادة(٥٦) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٦٩]– د. قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره،ص١٩٠.

[٧٠]– د. محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧.

[٧١]– قرار مجلس قيادة الثورة(المنحل) بالرقم (٢٤٨) بتاريخ ١٩٧٤/٣/١١.

[٧٢] – د. محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٩.

[٧٣]– المادة(٥٧) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٧٤]– المادة(٥٦) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[٧٥]– المادة(٤) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية٢٠٠٣.

[٧٦]– المادة (١) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٧٧]– دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ، الذي اقره العراقيين باستفتاء في حزيران ٢٠٠٥.

[٧٨]– المادة (٤٩) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٧٩]–المادة (٥٦) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.–

[٨٠]– المادة (٦١) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٨١]– المادة (٦٥) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٨٢]– المادة (٧٠) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٨٣]– المادة (٧٣) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٨٤]– المادة (٧٦) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ

[٨٥]– المادة (٨٠) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٨٦]– المادة (٨٧) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٨٧]– المادة (٨٨) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.–

[٨٨]–المادة (٨٩) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٨٩]–المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٩٠]– المادة (١٢٠) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٩١]– المادة (١٢١) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٩٢]– المادة (١٢٢) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٩٣]– المادة (١١٠) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٩٤]–المواد(١١٠– ١١١– ١١٢– ١١٣) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٩٥]–المادة (١١٤) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٩٦]–المادة (١١٥) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ النافذ.

[٩٧]– د. وحيد عبد المجيد، النظام السياسي العراقي الجديد قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية. كراسات استراتيجية، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية، المجلد(١٤) العدد(١٤٤) اكتوبر ٢٠٠٤، ص ٣.

[٩٨]– د. اكرم الحكيم، المشروع الشيعي للدولة العراقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات، العدد(١٦٢) اكتوبر٢٠٠٥، ص٦٣.

[٩٩]– صلاح النصراوي، العراق في الاستراتيجية الامريكية.. اي مشروع للدولة الجديدة؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات، العدد(١٦٢) اكتوبر٢٠٠٥، ص٥٨.

[١٠٠]– د. محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٣.

[١٠١]– صلاح النصراوي،العراق في الاستراتيجية الامريكية.. أي مشروع للدولة الجديدة ؟، ص ٥٤.

[١٠٢]– المصدر نفسه، ص ٥٥.

[١٠٣]– د. وحيد عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[١٠٤]– د. محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره، صص ٥٠٠– ٥٠٥.

[١٠٥]– د. سلمان الجمل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

[١٠٦]– د. قحطان احمد سليمان الحمداني، الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٦٠) ٢٠٠٩، ص ٢٥.

[١٠٧]– صلاح النصراوي، العراق.. حكومة جديدة ومهام ثقيلة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، العدد(١٦٥) يوليو ٢٠٠٦، ص ١٤٠.

[١٠٨]– صلاح النصراوي، العراق في الاستراتيجية الامريكية.. أي مشروع للدولة الجديدة ؟، مصدر سبق ذكره،ص ٥٩.

[١٠٩]– د. محمد سعد ابو عامود، في بناء الدولة الوطنية،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، العدد(١٦٢) اكتوبر ٢٠٠٥، ص٥١.

[١١٠]– صلاح النصراوي، العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، العدد(١٦٩) يوليو ٢٠٠٧، ص ١٥٥.

[١١١]– صلاح النصراوي، العراق في الاستراتيجية الامريكية.. أي مشروع للدولة الجديدة؟، مصدر سبق ذكره،ص ٥٩.

[١١٢]– صلاح النصراوي، العراق.. تحولات سياسية وتوازناتهشة، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

[١١٣] – جعفر الحسني، هل تصلح الفيدرالية للعراق، المنتدى الثقافي العراقي، مصدر انترنت، www.google.comبتاريخ ٢٠٠١٣/٢/٨.

[١١٤]– قرار تصويت الكونكرس الامريكي على خطة تقسيم العراق، جريدة الشرق الاوسط الالكترونية، العدد(١٠٥٣٣) ٣٠/ سبتمبر/٢٠٠٧.

[١١٥]– كلود صالحاني، التقسيم السلس، سبع خطوات لتقسيم العراق، شبكة العراق الثقافية، www.google.com بتاريخ ٢٠١٣/٢/٨.

[١١٦]– نقلا عن: اشرف محمد كشك، رؤية امريكية لتقسيم العراق،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، العدد(١٧٠) اكتوبر٢٠٠٧، ص ١٨٩.

[١١٧]– د. محمد سعد ابوعامود، في بناء الدولة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٠–٥٢.

المصادر:

اولا: الوثائق

١- القانون الاساسي العراقي ١٩٢٥.

٢- الدستور العراقي المؤقت ١٩٧٠.

٣- قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٣.

٤- دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

٥- قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم(٣٤٨٩) في ١١/اذار/١٩٧٤.

ثانيا: الكتب

١- د. احسان حميد المفرجي واخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط٤ (القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠١٠).

٢- د. طارق خضر، النظم السياسية ط٢ (القاهرة: دار ابوالمجد للطباعة، ٢٠١٠).

٣- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر الدولة–المؤسسات – الحريات (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة،٢٠٠٧).

٤- د. عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الاسلامي والفكر الاوروبي (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بلا).

٥- د. محمد رفعت عبدالوهاب، الانظمة السياسية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧).

٦- د. جورجي شفيق ساري، الاسس والمبادئ العامة للنظم السياسية اركان التنظيم السياسي دراسة مقارنة معاصرة في النظم السياسية، ط٥ (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

٧- د. قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

٨- د. محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا)،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٩).

٩- لياماندرسن– غاريثست انسفيلد، عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة رمزيق. بدر (بيروت: الفراتللنشروالتوزيع،٢٠٠٥).

١٠-

ثالثا: المجلات:

أ- مجلة السياسة الدولية:

١- العدد(١٦٢) اكتوبر ٢٠٠٥.

٢- العدد(١٦٥) يوليو ٢٠٠٦.

٣- العدد(١٦٩) يوليو ٢٠٠٧.

ب- كراسات استراتيجية المجلد(١٤) ٢٠٠٤.

ج– مجلة المستقبل العربي العدد(٣٦٠) ٢٠٠٩.

رابعا: الانترنت

١- كلود صالحاني، التقسيم السلس، سبع خطوات لتقسيم العراق، شبكة العراق الثقافية، www.google.comبتاريخ ٢٠١٣/٢/٨.

٢- جعفر الحسني، هل تصلح الفيدرالية للعراق، المنتدى الثقافي العراقي، مصدر انترنت، www.google.comبتاريخ ٢٠٠١٣/٢/٨.